الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.6

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
31 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فاي (نائب الرئيس) ..... (السنغال)

ثم: السيدة مسكويتا بورغس ..... (تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62343 X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (**A/69/86**، و **A/69/88**، و **A/69/89**، و **A/69/92**، و **A/69/94**)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (**A/69/111** و **A/69/87-E/2014/80**)

١ - السيد ييب (سنغافورة): قال إن الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها تشكلان تهديدا خطيرا لبلده، الذي يُعد مركزا رئيسيا لنقلها وموصولا بصورة جيدة بالمراكز الرئيسية لإنتاج المخدرات في المنطقة. وذكر أن سنغافورة ترفض الرأي الذي أعرب عنه أحد الوفود في الجلسة السابقة والذي مفاده أن الجرائم المتصلة بالمخدرات ليست من الجرائم الأشد خطورة وأن قيام بعض الدول بتطبيق عقوبة الإعدام في تلك القضايا هي مسألة تدعو إلى القلق. وهذا الموقف ليس له أي أساس في القانون الدولي. فتطبيق عقوبة الإعدام وأنواع الجرائم التي تطبق عليها تلك العقوبة هي أمور تتعلق بالعدالة الجنائية ينبغي أن تقررها السلطات المختصة في كل دولة على أساس ظروفها الوطنية.

٢ - ومضى قائلا إن موقف سنغافورة الصارم المتمثل في عدم التسامح مطلقا إزاء إساءة استعمال المخدرات قد أدى إلى السيطرة على الأوضاع فيما يتعلق بالمخدرات والجريمة وإلى انخفاض معدل الجريمة إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثين سنة في عام ٢٠١٣. وإنه من قبيل التبسيط أن يظن أن إلغاء تجريم المخدرات من شأنه أن يخفض من معدلات الجريمة، ويشل عمل شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويحسن نوعية حياة من يسيؤون استعمال المخدرات. ذلك أن إساءة استعمال المخدرات لا تؤدي فحسب إلى حدوث وفيات، بل ينجم عنها أيضا في كثير من الأحيان توتر أو سوء العلاقات الأسرية وتخلق صعوبات مالية لأسر مسيئي استعمال المخدرات. وينبغي عدم التغاضي عن تلك الآثار الضارة بالمجتمع.

٣ - واستطرد قائلا إن النهج الذي يتبعه بلده إزاء مشكلة المخدرات يقوم على أربعة استراتيجيات رئيسية هي: التثقيف الوقائي للشباب؛ والاضطلاع ببرامج للتدخل المبكر لمسيئي استعمال المخدرات لأول مرة؛ والتأهيل الفعال لمعاودي ارتكاب جرائم المخدرات وأسرهم؛ واتباع أسلوب صارم في الإنفاذ والكشف عن الجرائم. واختتم كلمته بقوله إن سنغافورة ما زالت ملتزمة تماما بدعم الدول الأعضاء وإقامة شراكات معها في مكافحة إساءة استعمال المخدرات على الصعيد العالمي.

٤ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إن العمل الكفء لمكافحة الجريمة المنظمة ينبغي ألا يقتصر على منع الجريمة، بل أن يشمل أيضا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن وفده يتوقع أن يسلم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تسليما تاما بالعلاقة بين التنمية المستدامة وتحقيق العدالة للجميع. وتعد سيادة القانون أداة يمكن للدول أن تستخدمها لحماية الحقوق وتعزيز فرص الوصول إلى العدالة، ولكن طرق تطبيقها في مختلف البلدان تتوقف على الظروف الخاصة بكل منها. كما أن مشاركة الجميع في تولي زمام الأمور وإتاحة حيز للسياسات على الصعيد الوطني تشكلان عناصر أساسية في تلك العملية.

٥ - ومضى قائلا إن العنف والجريمة ينظر إليهما أحيانا على نحو خاطئ على أنهما المحركان الأساسيان للتخلف، بما يعني أن انعدام الاستقرار ينبع أساسا من أفقر مناطق العالم. غير أن أي نهج جاد في هذا الصدد ينبغي أن يركز على الأسباب الجذرية للتخلف. وفي الوقت ذاته، فإن وجود رابطة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتنمية المستدامة،

وحقوق الإنسان، يجب ألا يعني أن البلدان النامية وحدها هي التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن التصدي للمشكلة. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل سويا في سياق المؤتمر الثالث عشر، ليس فقط بشأن كيفية إسهام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في منع الجريمة والعدالة الجنائية، بل أيضا بشأن الكيفية التي يمكن للتنمية المستدامة أن تساعد بها في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق التخفيف من أثر المحددات الاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقمها.

٦ - واستطرد قائلا إن المؤتمر الثالث عشر ينبغي أن يبحث أيضا مسألة الجريمة الإلكترونية البالغة الأهمية. ذلك أن الطابع السريع التغير للفضاء الإلكتروني والافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة متعددة الأطراف لتنظيم شبكة الإنترنت يترتب عليهما انعدام فعالية إجراءات التعاون القضائي التقليدية المتعلقة بإمكانية الحصول على الأدلة. والبلدان النامية معرضة بوجه خاص للهجمات الإلكترونية غير المتناظرة، وترحب البرازيل بالدراسة الشاملة المتعلقة بالجريمة الإلكترونية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي توفر أساسا جيدا لتعزيز الإطار القانوني الدولي لشبكة الإنترنت. وشدد على أهمية كفالة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية، في العصر الرقمي.

٧ - واسترسل قائلا إن انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦ من شأنه أن يسهم في تجديد الزخم لمناقشة تلك المسألة. ويُعد مبدأ المسؤوليات العامة والمشتركة عنصرا أساسيا في النقاش الدائر بشأن المخدرات، ولن يمكن التوصل إلى أي حل للمشكلة بدون مشاركة نشطة من جانب أكبر مستهلكي المخدرات غير المشروعة.

٨ - وأردف قائلا إن بلده قام بتطوير تشريعاته وسياساته المتعلقة بالمخدرات بدرجة كبيرة على مدى العقد الماضي بما يعكس فهمه لأن استعمال المخدرات يعتبر مشكلة من مشاكل الصحة العامة. وهو ملتزم لا بالتصدي للجريمة المنظمة فحسب، بل أيضا بتعزيز السياسات المتعلقة بالمنع والرعاية والعلاج والإدماج الاجتماعي. ويلزم وضع سياسات تستند إلى أدلة للحد من الطلب، فضلا عن بذل جهود لتحسين الصحة العامة والخدمات الاجتماعية ومواجهة مشكلة تهميش مستعملي المخدرات ووصمهم. واختتم كلمته بقوله إن بلده ما برح يقوم أيضا ببذل جهود لتعزيز تعاونه المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي بشأن مشكلة المخدرات العالمية، مع التركيز على أمريكا الجنوبية.

٩ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن أكبر مركز لإنتاج الأفيون غير المشروع في العالم في أفغانستان يقع على الحدود الشرقية لبلده، الأمر الذي يجعل إيران حائط صد رئيسي في طريق المرور العابر للمخدرات غير المشروعة باتجاه الغرب. وقد أنشأ بلده قدرات قوية لمكافحة المخدرات بإنفاق ملايين الدولارات على مراقبة الحدود سنويا، وهو مسؤول عن مصادرة ٧٤ في المائة من كميات الأفيون على مستوى العالم في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، يلزم توفير مزيد من الاستثمارات والمعدات الأكثر تطورا لمواجهة التحدي الإقليمي الجديد المتمثل في الاتجار بالمخدرات من خلال الطرق البحرية.

١٠ - ومضى قائلا إنه بالرغم من جميع المعوقات، ولا سيما الجزاءات غير القانونية المفروضة على الأمة الإيرانية، ما زالت جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة بالإعلان السياسي المتعلق بمشكلة المخدرات العالمية. كما أنها ما فتئت تشارك بنشاط في البرنامج القطري التابع لمكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعنون ''التعاون التقني بشأن المخدرات والجريمة في جمهورية إيران الإسلامية''. وبالإضافة إلى تعاونها مع أفغانستان وباكستان في المبادرة الثلاثية، صادرت إيران ٧،٥ أطنان من المخدرات غير المشروعة نتيجة لتبادل الاستخبارات مع جيرانها البحريين. والبرامج المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات هي برامج مجتمعية في الأساس، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية الإيرانية بتقديم ٨٠ في المائة من خدمات العلاج والحد من الأضرار.

١١ - واستطرد قائلا إن مبدأ تقاسم المسؤولية قد أرسي بوضوح في الإعلان السياسي ومع ذلك لم يتخذ أي إجراء لتقديم مساعدات تقنية ومالية إلى البلدان المتضررة. وأدى عدم اتخاذ أي إجراء بشأن ذلك المبدأ إلى حدوث زيادة في زراعة المخدرات وإنتاجها على مدى العام المنصرم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم خطط توفير أسباب رزق بديلة في أفغانستان. كما يلزم توفير معدات حديثة على الحدود وعند نقاط التفتيش بالنظر إلى الكم الكبير من المخدرات التي يجري الاتجار بها، وإنشاء آلية دولية للتواصل الآني عن طريق شبكة الإنترنت، نظرا لأن تبادل المعلومات والاستخبارات بين وكالات إنفاذ القانون لا يزال قاصرا.

١٢ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إن الجهود التي تبذلها فرادى الدول والمجتمع الدولي ليست كافية للتصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية المعقدة. ومن ثم، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المقرر عقدها في عام ٢٠١٦، من شأنها أن توفر فرصة مهمة للتوصل إلى اتفاقات بشأن اتخاذ إجراء شامل، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية. ولكي تكون المناقشة موضوعية بشأن النهج الجديدة للتصدي للمشكلة، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الحقيقية في مختلف البلدان. وينبغي أن تشارك الدول، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، جميعها، بغية كفالة أن تكون المناقشة جوهرية وشاملة وشفافة. وينبغي أن يتضمن الحوار تحليلا للجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وأن يؤكد على ضرورة الحد من كل من العرض والطلب وأن يعالج مسألتي العنف والاستبعاد الاجتماعي.

١٣ - واسترسلت قائلة إن المكسيك ملتزمة بالحد من آثار المخدرات على المجتمع من خلال استراتيجية المنع والوقاية والمعاقبة والتأهيل، وتتركز استراتيجيتها على الأجل الطويل على توفير الرفاه للمواطنين وكفالة حقوقهم. واختتمت كلمتها بقولها إنه بالنظر إلى أن الهدف النهائي المتمثل في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية هو كفالة الرفاه، فإن استراتيجيات الحد من العرض والطلب ينبغي ألا تتسبب في حدوث أضرار تفوق الأضرار التي تسببها المشكلة التي يجري التصدي لها.

١٤ - السيد هلالي (المغرب): قال إن قضية مكافحة المخدرات تستحق اهتماما خاصا لا بسبب ما تمثله من تحديات للأمن والاستقرار والتنمية المستدامة فحسب، بل أيضا لأنها توفر فرصا لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي. ودعا إلى تجديد الالتزام بالتعاون نظرا للروابط التي تربط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات في عدد من المناطق.

١٥ - ومضى قائلا إن المغرب تحتل موقعا جغرافيا استراتيجيا وهي ملتزمة بالإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات وفي الأنشطة التي تدعم تلك الجهود. وينبغي أن تتضمن السياسات وضع استراتيجيات للحد من الطلب الذي يستهدف المدمنين؛ وتعزيز تبادل

المعلومات وأفضل الممارسات للحد من العرض؛ واتخاذ تدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية وزراعة محاصيل بديلة من خلال وضع برامج إنمائية مشتركة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - واستطرد قائلا إن الخدمات الوطنية لإنفاذ القانون يجب أن تستحدث استجابات فورية وفعالة تراعي سيادة القانون في التعامل مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، التي ما برحت تستخدم نظما للتمويل والتشغيل متزايدة التطور وتغطي مساحات شاسعة. كما يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الوطنية الجمع بين جهود إنفاذ القانون وجهود المنع. وقد وضعت المغرب استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، مما عزز من قدرة نظامها القضائي من خلال إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية.

١٧ - واسترسل قائلا إن الاستراتيجيات الوطنية لن تكون شاملة ما لم تحظ بدعم من خلال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي الشامل. وقال إن الزيادة المقلقة في الجريمة المنظمة في أجزاء من أفريقيا وارتباطها بالإرهاب والتمرد المسلح ينبغي أن تجعل تلك المناطق تحتل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ويواصل المغرب وضع مبادرات تعاونية تركز على التنمية البشرية في أفريقيا وهو ملتزم بدعم بلدان منطقة الساحل ووضعها في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويود المغرب أن يعيد تنشيط التعاون في منطقة الساحل واستئناف مؤتمر الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي.

١٨ - واختتم كلمته بقوله إن منظومة الأمم المتحدة ما برحت تساعد الدول الأفريقية على مكافحة الأنشطة الإجرامية المزعزعة للاستقرار، وإن بلده يشيد بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء القدرات في الدول الأفريقية ويدعو إلى زيادة الدعم المقدم لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي.

١٩ - السيد شير (الجزائر): قال إن تعقد مشكلة الجريمة المنظمة يتطلب نهجا متكاملا وتعاونا وثيقا على جميع المستويات. ولا يمكن للتدابير القمعية وحدها أن تعالج العوامل الاجتماعية — الاقتصادية الكامنة وراءها، ذلك أن محاربة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي هما أمران مهمان بنفس القدر. ويدعو بلده إلى أن تكون المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مشاركة عالمية ويرحب بإنشاء آلية لاستعراض الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٢٠ - ومضى قائلا إن الجزائر تشيد بالجهود التي يبذلها الزعماء الأفارقة لمواجهة تلك التحديات، مشيرا إلى أن عددا من الدول الأفريقية اضطرت إلى تحويل موارد كبيرة من ميزانياتها المخصصة للتنمية البشرية لتعزيز السلامة العامة. وقال إن الحكومة تؤكد مجددا التزامها بمكافحة الجريمة عبر الوطنية من خلال تبادل المعلومات والمساعدات القانونية وتسليم المطلوبين.

٢١ - ومضى قائلا إن الخطة الاستراتيجية الخمسية للجزائر لمكافحة المخدرات غير المشروعة تستند إلى المنع (بما في ذلك حملات التوعية والأنشطة التي تركز على الشباب)، والعلاج، والقمع. وتنص التشريعات على وقف الإجراءات القانونية في حالة المدمنين الذين يخضعون للعلاج.

٢٢ - وأردف قائلا إن الاتجار بالبشر يشكل نوعا آخر من النشاط الإجرامي المنظم الذي تترتب عليه آثار مهمة فيما يتعلق بالأمن والتنمية. وتدعم الجزائر خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص واستحدثت تشريعات لدعم ضحايا الاتجار بالبشر.

٢٣ - واختتم كلمته بقوله إن الإرهاب يشكل تحديا رئيسيا آخر يتطلب استجابة عالمية، وأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لن تكتمل إلا إذا تم بنجاح عقد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٢٤ - السيد رويز (كولومبيا): قال إن تجارة المخدرات تغذي الصراعات الدائرة حول العالم. ويلزم الدخول في مناقشة مفتوحة تشاركية شفافة غير إيديولوجية، كما ينبغي استكشاف طرق جديدة وكلية لمكافحة تجارة المخدرات، يكون التركيز المحوري فيها على تحقيق الرفاه. وقد اعتمدت منظمة الدول الأمريكية مؤخرا وثيقة تبين توافق آراء دول المنطقة بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن مجالات تركيز جديدة، وهناك قدر كاف من المرونة يسمح لكل بلد بوضع السياسات التي تناسب سياقه الخاص به. وينبغي أيضا أن تؤخذ حقوق الإنسان بعين الاعتبار عند وضع السياسات، بما في ذلك إمكانية النظر في إيجاد بدائل للحبس بالنسبة لمرتكبي المخالفات من المستوى الأدنى، وبخاصة المستهلكون.

٢٥ - واختتم كلمته بقوله إن من المهم أن تشارك جميع الدول، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، والباحثون، في المناقشات التي تسبق انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠١٦.

٢٦ - السيد راجا زايب شاه (ماليزيا): قال إن التطرف المقترن بالعنف والتعصب الديني يسهمان في الأعمال الإرهابية، وإلى حد ما، في الجريمة عبر الوطنية، وكلاهما يشكل تهديدا للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتشمل المجالات ذات الأولوية في الجهود التي تبذلها ماليزيا لمنع الجريمة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والقرصنة البحرية، وتهريب الأسلحة، والجريمة الاقتصادية الدولية، والجريمة الإلكترونية. ويلزم التصدي للجريمة عبر الوطنية بأسلوب أكثر شمولا، وذلك بتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون وتحسين التعاون المشترك بين الوكالات. ومن المسائل المهمة أيضا تبادل المعلومات بين الدول (على أساس الضرورة والمعاملة بالمثل)، وبناء القدرات، وتبادل المساعدات القانونية، وإجراء تحقيقات مشتركة. وذكر أن بلده يتعاون مع كثير من البلدان الأخرى، ووقع مؤخرا مذكرة تفاهم مع كندا لتيسير التعاون بشأن الاتجار بالأشخاص والأمن البحري ومذكرة تفاهم مع سنغافورة لزيادة التعاون بشأن القضايا المتصلة بالمخدرات.

٢٧ - ومضى قائلا إن ثمة حاجة كبيرة بوجه خاص لاتخاذ إجراءات دولية فعالة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وينبغي أن يتضمن النهج المتبع في هذا الصدد اتخاذ إجراءات لمعالجة العوامل المساهمة الرئيسية، وتدابير إنفاذ صارمة، وتدابير تشريعية، وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات. وينشئ التوجيه الوطني الذي أصدرته ماليزيا بشأن معالجة الأزمات الإرهابية وإدارتها روابط بين السلطة العسكرية والشرطة وغيرها من السلطات المدنية.

٢٨ - واستطرد قائلا إن الاتجار بالمخدرات يمثل تهديدا للهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، ويشكل تحديا بوجه خاص في منطقة جنوب شرق آسيا بسبب قربها من منطقة إنتاج الأفيون الرئيسية في العالم. وأفضل وسيلة للاضطلاع بتدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات هي عن طريق بذل جهود دولية متضافرة، ينبغي أن تتضمن برامج لتقديم مساعدات تقنية وبناء القدرات وذلك لتوفير مصادر بديلة للدخل في المناطق المنتجة للمخدرات. وفي ماليزيا، تتمثل

المشاكل الرئيسية الثلاث المتصلة بالمخدرات في التهريب لأغراض الاستهلاك المحلي، وإساءة استعمال المخدرات من قِبَل السكان، والنقل العابر للمخدرات خلال البلد. وقد أنشأت الحكومة خطة استراتيجية وطنية لمكافحة تعاطي المنشطات للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، استنادا إلى السياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات التي وُضعت في عام ١٩٩٦.

٢٩ - واختتم كلمته بقوله إنه يحث الدول الأعضاء على اتخاذ نهج متوازن وكلي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وبخاصة الإرهاب والاتجار بالمخدرات من خلال بذل جهود على الصعد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف تراعي في الوقت ذاته الاختلافات في السياسات والسياقات الوطنية.

٣٠ - السيد محمد أمينوف (طاجيكستان): قال إن الاتجار بالمخدرات يعتبر مرتعا خصبا للإرهاب والجريمة المنظمة الدولية وإن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي ينبغي إدماجها في إطار استراتيجية دولية شاملة لمكافحة المخدرات، في حين ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بتنسيق نظام عالمي للتعاون الدولي في هذا الصدد. وقد اعتمدت طاجيكستان استراتيجية لمكافحة المخدرات تشمل برامج قصيرة الأجل وطويلة الأجل وتعاونا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويُعد التعاون مع أفغانستان في مكافحة الاتجار بالمخدرات مهما بصفة خاصة. وسيعقد مؤتمر إقليمي لمكافحة المخدرات في دوشانبي في عام ٢٠١٥ لوضع مقترحات تهدف إلى الإسهام في صياغة سياسة دولية حديثة بشأن مكافحة تجارة المخدرات.

٣١ - السيد أبو بكر (ليبيا): قال إن البلدان النامية بحاجة إلى مساعدات تقنية لكي يتسنى لها الإنضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الصكوك ذات الصلة وتنفيذها على الصعيد الوطني. وأشار إلى الرابطة بين زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها من ناحية والفقر من الناحية الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية، فدعا المجتمع الدولي إلى مساعدة تلك البلدان على وضع حد لإنتاج المخدرات وإيجاد مصادر بديلة للدخل. وفي حين أن ليبيا ليست بلدا منتجا للمخدرات، فإنها ما زالت معرضة للتهريب بسبب موقعها الجغرافي. وقد سنت حكومته تشريعات تُجرِّم الأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات وأنشأت برامج وقائية، تشمل حملات للتوعية موجهة نحو الأسر والشباب. وليبيا ملتزمة بتعزيز التعاون مع جميع الكيانات الإقليمية والدولية التي تشارك في جهود مكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد، قامت ليبيا أيضا بعقد اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان.

٣٢ - ومضى قائلا إن ليبيا، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واتفاقية مكافحة الفساد، قد سنت تشريعات جنائية وفقا لهذين الصكين. واختتم كلمته بقوله إن حكومته تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية العالمية إلى تقديم دعم إلى البلدان النامية بغية تمكينها من تطوير مؤسساتها ووكالاتها لمكافحة مختلف أشكال الجريمة.

٣٣ - السيد الدعيّ (الكويت): قال إن بلده انضم في عام ٢٠٠٦ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت الكويت مرسوما لمكافحة الفساد والكشف عن الثروة وأنشأت هيئة لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، أُصدر مرسوم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأُنشئت وحدة استخبارات مالية داخل المصرف المركزي، وفقا لاتفاقية مكافحة الفساد، التي صدقت عليها الكويت.

٣٤ - ومضى قائلا إن الكويت تحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير لمكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات، بوسائل من بينها توسيع نطاق برامج التنمية البديلة لكفالة عدم زراعة المحاصيل غير المشروعة وتحسين الحالة الاجتماعية — الاقتصادية في تلك المناطق. وأضاف أن الكويت صدقت على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، وفي حين لا تنتج أي مخدرات غير مشروعة على الأرض الكويتية، فإن حكومته تقوم بمكافحة تهريب المخدرات وإساءة استعمالها. وتشمل الجهود الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات الاضطلاع بحملات تثقيفية سنوية تستهدف الشباب بشأن اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وإنشاء مركز لعلاج إدمان المخدرات، وإطلاق مشروع وطني للتوعية في المدارس والجامعات والمساجد. وأسفرت تلك الجهود التي اضطلع بها بقيادة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عن حدوث تراجع كبير في استعمال المخدرات غير المشروعة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. واختتم كلمته بقوله إنه علاوة على ذلك، حدث انخفاض بنسبة ٧،٢ في المائة في الجرائم المتصلة بالمخدرات وبنسبة ٣٠ في المائة في الوفيات المتصلة بالمخدرات.

٣٥ - السيد خان (باكستان): قال إن مشكلة المخدرات العالمية يلزم أن تُدرس دراسة متأنية عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نظرا لأن إساءة استعمال المخدرات تضر بالصحة العامة وتدمر النسيج الاجتماعي، في حين يؤدي تهريب المخدرات إلى تشجيع الجريمة والفساد. وقد حافظت باكستان على مركزها بعدم زراعة الخشخاش على الإطلاق في عام ٢٠١٣، ولكن الزيادة التي حدثت في زراعة الخشخاش في المنطقة بنسبة ٣٦ في المائة هي مسألة تدعو إلى القلق، ومن ثم فإن باكستان، بوصفها بلدا من بلدان المرور العابر، عرضة للأثر المدمر والمزعزع للاستقرار لإساءة استعمال المخدرات وتهريبها.

٣٦ - ومضى قائلا إن حكومة باكستان تقبل التحدي بمنتهى الجدية. وتحافظ وكالاتها المعنية بمكافحة المخدرات بمستوى قوي من التأهب التشغيلي وتتعاون على نحو وثيق مع الوكالات الدولية والبلدان الأخرى في المنطقة. وفي عام ٢٠١٣، زادت الكميات المصادرة من المخدرات غير المشروعة في باكستان زيادة كبيرة، وساعدت الوكالات على مصادرة كميات كبيرة منها في بلدان أخرى كذلك. بيد أن مشكلة المخدرات العالمية لا يمكن التصدي لها بدون معالجة الطلب عليها أيضا. فزيادة الطلب على المخدرات والتحويلات المالية من العالم المتقدم النمو تؤديان إلى تشجيع الإنتاج في البلدان النامية، ويمكن أن يؤدي الاتجاه الذي ظهر مؤخرا نحو إضفاء الشرعية على المخدرات في بعض البلدان إلى حدوث ارتفاع آخر في الطلب عليها.

٣٧ - واستطرد قائلا إن باكستان تعلق أهمية كبيرة على التنسيق مع البلدان الأخرى والتعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وهو ما يستدعي العمل على إيجاد حل استراتيجي شامل ومتكامل للمشكلة على الصعيد الدولي. وباكستان طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات وشريك نشط في مبادرة ميثاق باريس، والمبادرة الثلاثية، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. واختتم كلمته بقوله إن الدور القيادي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو موضع تقدير، وكذلك المساعدة التقنية القيّمة التي يقدمها إلى باكستان، وينبغي أن يزود المكتب بما يلزمه من موارد مالية وبشرية لكي يتسنى له الاضطلاع بدوره بفعالية في العمليات التي يقوم بها على النطاق العالمي.

٣٨ - السيد سيك (السنغال): قال إن غرب أفريقيا هي منطقة معرضة بصفة خاصة للاتجار غير المشروع بالمخدرات. فالحدود السهلة الاختراق وانعدام الاستقرار السياسي هما من العوامل التي تسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ووفقا للتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٣ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يمر سنويا من خلال غرب أفريقيا إلى المدن الأوروبية أكثر من ٥٠ طنا من الكوكايين، تصل قيمة إعادة بيعها هناك إلى بليوني دولار. وهذا الدخل يمكن المنظمات الإجرامية من تمويل الأنشطة الإرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٣٩ - ومضى قائلا إنه باعتماد الإعلان السياسي الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن منع إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وخطة العمل للاستجابة الإقليمية في عام ٢٠٠٨، أنشأت دول غرب أفريقيا آلية للتعاون للتصدي للاتجار غير المشروع. وتدعو السنغال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وينبغي زيادة الدعم المالي المقدم للبرنامج لكي يتسنى إدماجه في البرامج الوطنية. وينبغي توسيع نطاق التجارب التي بدأها المكتب من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا لكي تشمل جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية بغية قمع شبكات التسلل.

٤٠ - واستطرد قائلا إن السنغال قامت بتعزيز قدرة المؤسسات ذات الصلة وتنسيق الجهود المجتمعية بتنظيم مؤتمرات إقليمية بشأن مواءمة تشريعات دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل المتعلقة بمكافحة المخدرات. ومع ذلك، يجب أيضا وضع استراتيجيات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء حالة الضعف التي تعتري بلدانا معينة، مثل الفقر والتخلف وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٤١ - واسترسل قائلا إن السنغال إذ تؤكد ضرورة التصدي لهذا الوبال بصورة منسقة على الصعيد العالمي، ترحب بقرار الأمين العام بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وتدعو جميع الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع الدولي، إلى القيام بدور نشط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في الدوحة. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز نظم تبادل المعلومات وقدرات الجهات صاحبة المصلحة، فضلا عن إصلاح قطاعي الأمن والعدالة بغية الاستجابة لهذا التحدي.

٤٢ - السيدة إبراهيم (إثيوبيا): قالت إن الجرائم البشعة، مثل الاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، والفساد، والإرهاب، والجرائم المنظمة عبر الوطنية، تشكل تحديا خطيرا للإنسانية وتتطلب استجابة دولية منسقة. وقد اعتمدت إثيوبيا تشريعات ملائمة وآليات إدارية لتنفيذ سياستها المتعلقة ببناء نظام ديمقراطي، بما في ذلك سياسة العدالة الجنائية، التي تكفل أن يكون التركيز الأساسي لنظام العدالة الجنائية منصبا على الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، والإرهاب. ويتعاون جهاز الشرطة، وجهاز المدعي العام، والسلطة القضائية، سويا، لمكافحة تلك الجرائم ومعاقبة مرتكبيها في الوقت المناسب. وتحدد السياسة المجالات الرئيسية للتعاون الدولي: إجراء التحقيقات والمحاكمات فيما يتعلق بالقضايا الجنائية التي تنطوي على جريمة منظمة عبر وطنية والتي تعرض على محاكم الدول الأخرى، وحماية الضحايا والشهود، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، وتسليم

المطلوبين، وتبادل المساعدة القانونية، ومصادرة وإعادة عائدات الجرائم.

٤٣ - ومضت قائلة إن الحكومة تهتم اهتماما خاصا بمكافحة الاتجار بالبشر، وأنشأت إطارا قانونيا محليا لذلك، وانضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وأضافت أن الحكومة، إذ تدرك تماما أن الفقر، والبطالة، وانعدام الفرص الاجتماعية — الاقتصادية، تشكل العوامل التي تسهم في جعل الإثيوبيين معرضين للاتجار، تركز سياساتها المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية على القضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل، والتحول الديمقراطي، والحكم الرشيد.

٤٤ - واستطردت قائلة إن قيام الحكومة بإنشاء اللجنة الاتحادية المعنية بالأخلاقيات ومكافحة الفساد منذ عدة سنوات هو خير شاهد على التزامها الراسخ بمكافحة الفساد. وتضطلع اللجنة ببرامج لإذكاء الوعي تهدف إلى ترسيخ مفهوم عدم التسامح مطلقا مع الفساد، وتقديم مرتكبي الفساد إلى العدالة. واختتمت كلمتها بقولها إن إثيوبيا طرف أيضا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي ملتزمة بتنفيذها.

٤٥ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): قال إن بيرو قد عانت من العنف والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها، وهي ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ سياسات فعالة لمعالجة المشكلة. وقد أسفرت بالفعل الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها بيرو لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ عن حدوث تراجع كبير في كل من الاتجار بالمخدرات واستهلاكها، فضلا عن آثارها السلبية، ونجحت في إدماج منتجي المحاصيل غير القانونية السابقين في الاقتصاد المشروع.

٤٦ - ومضى قائلا إن الاستراتيجية الوطنية تتضمن إجراءات لتشجيع التنمية المستدامة البديلة، ومنع إساءة استعمال المخدرات وعلاج المدمنين، والربط بين التعاون الدولي والجهود الوطنية، وزيادة الميزانية المخصصة لذلك الغرض باطراد. وتمكنت بيرو باتباع تلك الوسائل من خفض إنتاج محصول الكوكا غير القانوني بنسبة قياسية قدرها ١٧،٥ في المائة في عام ٢٠١٣، مما جعل البلد هو أول بلد في منطقة الأنديز يبلغ عن تحقيق زيادة ضخمة في خفض محاصيل الكوكا غير القانونية. وعلاوة على ذلك، تجاوزت زراعة المحاصيل البديلة لأول مرة زراعة المحاصيل غير المشروعة في بيرو. وبالتوازي مع ذلك، تحسنت الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسكان بفضل الخطط الشاملة التي أعقبت القضاء على المحاصيل غير المشروعة والتي شملت استثمار الدولة في الخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن البيئة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

٤٧ - واسترسل قائلا إن التصدي للتحديات المعقدة التي تمثلها مشكلة المخدرات العالمية، والفساد، وغسل الأموال، يتجاوز نطاق إمكانات فرادى الدول؛ ويتطلب اتخاذ إجراءات جماعية من جانب جميع الحكومات بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية. واختتم كلمته بقوله إن التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات ينبغي أن يشكل محور اهتمامات جميع البلدان المتقدمة النمو، اتساقا مع مبدأ تقاسم المسؤولية.

٤٨ - السيد سين (ميانمار): قال إن الخطر العالمي الذي تشكله المخدرات غير المشروعة قد زاد بالنظر إلى أن المشكلة أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجرائم عبر الوطنية الأخرى، بما في ذلك الإرهاب. وتمثل هذه المشكلة تحديا لا يمكن مواجهته إلا بزيادة التعاون الإقليمي والدولي وتحسين تنسيق

المساعدات التقنية والمالية، على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وأعرب في هذا الصدد، عن ترحيب وفده بالبيان الوزاري المشترك المنبثق عن الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات والصادر في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

٤٩ - وأردف قائلا إنه من المحبط أن نعلم من تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية (A/69/111) أن زراعة خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في عام ٢٠١٣ بلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٨. ويلزم أن يقوم المجتمع الدولي بأسره ببذل جهود أكثر تضافرا في الحرب على المخدرات، كما يلزم تقديم المزيد من الدعم الدولي لبرامج التنمية البديلة المستدامة، وتكملة الجهود الجادة المبذولة لخفض العرض بسياسات جادة بنفس القدر لخفض الطلب.

٥٠ - ومضى قائلا إن حكومة ميانمار تعمل على رفع مستويات المعيشة في المناطق الحدودية للبلد في إطار الجهود التي تبذلها من أجل القضاء على المخدرات غير المشروعة وزراعة خشخاش الأفيون. كما أنها تعالج كل من العرض والطلب على المخدرات وتعزز إنفاذ القانون. وتشمل التدابير المتخذة توفير سُبل رزق بديلة لمزارعي خشخاش الأفيون وزيادة وحدات شرطة مكافحة المخدرات من ٢٦ إلى ٥٠. ونتيجة لذلك، تم في عام ٢٠١٣ وحده ضبط أكثر من ٤ ٠٠٠ من الجرائم المتصلة بالمخدرات، ومصادرة كميات كبيرة من المخدرات، والقبض على أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص في جرائم تتصل بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير ١٢ ٧٠٠ هكتار من محصول الخشخاش. وتجسيدا لالتزام البلد بالحرب على المخدرات، تم تدمير مخدرات مصادرة تبلغ قيمتها ١٣٠ مليون دولار بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٥١ - واستطرد قائلا إن ميانمار تقوم حاليا بمكافحة الخطر المتنامي المتمثل في المنشطات الأمفيتامينية. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الحكومة مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لبلوغ هدفها المشترك المتمثل في جعل المنطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. واختتم كلمته بقوله إن حكومة ميانمار قامت في سياق جهودها الرامية إلى التصدي للجرائم الرئيسية، بإنشاء مجلس لمكافحة غسل الأموال يتألف من ١٥ عضوا ووقعت اتفاقا تاريخيا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتعاون بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالمخدرات والجريمة وبشأن تعزيز سيادة القانون.

٥٢ - السيدة بيلسكايا (بيلاروس): قالت إن عدد الجرائم التي تُرتكب في بلدها قد انخفض بنسبة ٥،٣ في المائة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة بعام ٢٠١٢ نتيجة للتدابير التي اتخذتها بيلاروس للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويكفل برنامج مكافحة الجريمة والفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ كفاءة التنسيق والتخطيط من جانب أجهزة الدولة المسؤولة عن مكافحة الجريمة، والفساد، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالمخدرات. ويجري حاليا استعراض تنفيذ التزامات بيلاروس بموجب اتفاقية مكافحة الفساد. كما انضمت بيلاروس إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في بيلاروس في ١ آذار/مارس ٢٠١٤.

٥٣ - ومضت قائلة إن بيلاروس، بوصفها المقدم الرئيسي لمشروع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٨ بشأن تحسين تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حريصة على أن تنفذ أحكامه في الوقت المناسب، بما في ذلك عن طريق إعداد

وتقديم تقرير مستقل بشأن التنفيذ. وتأمل بيلاروس في أن يعكس التقرير الدور الذي يضطلع به جميع شركاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالاتجار بالأشخاص فيما يتعلق باعتماد تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال الفترة قيد الاستعراض.

٥٤ - واستطردت قائلة إن بيلاروس تعرب عن امتنانها لجميع الدول التي شاركت في صياغة القرار ٢/٢٣ المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والاتجار بالأشخاص بغرض نزع الأعضاء، الذي اتخذ خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وبموجب ذلك القرار، تطلب اللجنة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يجري دراسة بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية لكي يُنظر فيها في دورتها الخامسة والعشرين في عام ٢٠١٦. واختتمت كلمتها بقولها إن بيلاروس تأمل في أن يتم الكشف عن النتائج في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي سيعرضه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نهاية عام ٢٠١٤.

٥٥ - السيد الحمادي (قطر): قال إن مكافحة المخدرات والجريمة، اللتين تعوقان التنمية وتغذيان انعدام الاستقرار العالمي، تمثل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز المؤسسات الدولية التي تعمل في ذلك المجال وتحسين التعاون الدولي. وبغية تحقيق تلك الغاية، تعمل قطر مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة، ومعالجة الأسباب الجذرية وراء تلك التحديات، وتعزيز نظام العدالة الجنائية. كما اعتمدت قطر تشريعات رئيسية تهدف إلى تعزيز السلطات القطرية ذات الصلة وفقا لالتزاماتها الدولية، وأنشأت مؤسسات للنهوض بجهودها في هذا الصدد.

٥٦ - ومضى قائلا إن قطر ستستضيف في عام ٢٠١٥ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيضم رؤساء الدول والحكومات ومقرري السياسات بغية العمل على التصدي للتحديات المتنامية التي تشكلها الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب والوصول إلى عالم أكثر عدلا وأمنا. وتقوم الحكومة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإشراف على الأعمال التحضيرية للمؤتمر، التي شملت عقد اجتماع لممثلين من الدول الأعضاء ومسؤولين من الحكومة القطرية في الدوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأعرب عن إشادة وفده بالدور الذي يقوم به المكتب في تعزيز نظم العدالة الجنائية ودعم البلدان في جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب. واختتم كلمته بأن شدد على أن قطر لن تألوا جهدا في كفالة نجاح المؤتمر المقبل، وأعرب عن تفهمه لأهمية إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٧ - تولت السيدة مسكويتا بورغس (تيمور - ليشتي) رئاسة الجلسة.

٥٨ - السيد لاسو ميندوزا (إكوادور): قال إنه من الواضح أن الاستراتيجية الدولية التقليدية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية لم تؤت النتائج المرجوة. وقد أدى السياق الإقليمي والدولي إلى نشوء مشكلة المخدرات، ويتسبب حاليا في تفاقمها، وتعاني إكوادور من العواقب بالرغم من كونها بلدا للمرور العابر وليست بلدا منتجا. ومع ذلك، فإن إكوادور قد سجلت، بالقيم النسبية، ثاني أعلى مستوى لمصادرة المخدرات في العالم.

٥٩ - ومضى قائلا إن إكوادور، في إطار جهودها لمكافحة المخدرات غير المشروعة، نبذت اتباع نهج عقابي محض واتبعت نهجا يقوم على الفرد وعلى احترام حقوق الإنسان.

فالسياسات التحريمية، التي تشجعها المصالح القائمة على الهيمنة، لا تؤدي إلا إلى توليد العنف والموت في البلدان النامية ويجب وقفها. ويتعين على البلدان التي توجد بها أعلى مستويات استهلاك المخدرات أن تعزز جهودها وأن تتحمل المسؤولية عن الدور الذي تقوم به في إدامة المشكلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، بصفة عاجلة، بتنفيذ استراتيجيات تركز على الصحة وعلى منع إساءة استعمال المخدرات. وينبغي اغتنام فرصة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، في عام ٢٠١٦، على نحو ما اقترحته المكسيك، لإجراء محادثات مفتوحة وشاملة بهدف صياغة استراتيجية عالمية جديدة للتصدي للمشكلة.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الاستراتيجية التي تتبعها الأمم المتحدة حاليا لن تحقق نتائج قوية طالما واصلت اتباع نهجها الحالي المتحيز. وأضاف أن وفده يود أن يذكر الدول الأعضاء بأن دولة بوليفيا المتعددة القوميات من حقها أن تدافع عن الاستعمال التقليدي غير الضار لأوراق الكوكا، وهو ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف به ويحترمه بوصفه تعبيرا عن الثقافة البوليفية. واختتم كلمته بقوله إنه يجب وقف اضطهاد بلدان الجنوب: حيث أنه يصرف الانتباه عن القضية الحقيقية.

٦١ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي): قال إن منع استهلاك المخدرات ومكافحتها هي مفتاح منع ومكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. ولن يكف الكرسي الرسولي عن التشديد على الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه للأسرة بوصفها حجر الزاوية في استراتيجيات المنع والعلاج والتأهيل وإعادة الإدماج والصحة فيما يتعلق بإدمان المخدرات. فأي سياسة تعزز الأسرة تعزز أيضا جهود منع كل من الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستهلاكها.

٦٢ - ومضى قائلا إن الكرسي الرسولي يشدد بقلق خاص على الروابط التي باتت أكثر وضوحا بين التجارة غير المشروعة بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، وانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة، والإرهاب. وأضاف أنه يحث على زيادة التعاون الدولي لترسيخ التقدم المحرز في تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٦٣ - واختتم كلمته بقوله إن البلدان والسكان المنكوبين بالفقر يكونون عرضة بوجه خاص للآثار المدمرة للاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، وإن الكرسي الرسولي يقدر الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي توفر للأسر المشتغلة بالزراعة بدائل حقيقية للمحاصيل المتصلة بالمخدرات.

٦٤ - السيد زامبرانا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه منذ أن نالت دولة بوليفيا المتعددة القوميات استقلالها الاقتصادي والسياسي في كفاحها ضد الاتجار بالمخدرات، حولت تركيزها من المنظمات الاجتماعية إلى المنظمات الإجرامية، وارتفعت كثيرا مستويات الكميات المصادرة وعدد المعتقلين عما كان عليه الوضع عندما كانت إدارة الولايات المتحدة لإنفاذ قوانين المخدرات تعمل في البلد. وتم توسيع النطاق الجغرافي للإجراءات التي تتخذها الشرطة ولم تعد تلك الإجراءات تستهدف فحسب منتجي أوراق الكوكا من كوتشابامبا. وارتفع مستوى التعاون الدولي، ولا سيما مع البلدان المجاورة. ونتيجة لذلك، سجل الانخفاض في إنتاج محصول الكوكا رقما قياسيا بدون إراقة أي دماء، وذلك بفضل تعليم الحدود القانونية لمناطق إنتاج الكوكا واستخدام نهج قائم على المشاركة والحقوق وسليم من الوجهة البيئية.

٦٥ - ومضى قائلا إن تقرير منظمة الدول الأمريكية لعام ٢٠١٣ المعنون ''مشكلة المخدرات في الأمريكتين'' قد

اعترف بأهمية إمساك المواطنين بناصية الجهود الرامية إلى الحد من إنتاج محصول الكوكا باعتبار ذلك ممارسة جيدة للتصدي لمشاكل المخدرات بأسلوب يأخذ السياق المحلي بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، فإنه اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٣ لم تعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تصنف البلد باعتباره من البلدان ذات المركز ''الرمادي الداكن'' فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد العالمي، واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، لم يعد البلد خاضعا لنظام ''الرصد المكثف'' لفرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية لمنطقة أمريكا الجنوبية.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه وفقا لأرقام الأمم المتحدة، تقلص عدد الهكتارات المزروعة بالكوكا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات بنسبة ٢٦ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وانخفض بذلك إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٣، وهو دليل على التزام البلد المستمر بجهود خفض الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الكميات المصادرة من المخدرات غير المشروعة ثلاثة أضعاف خلال فترة السنوات الست من حكم الرئيس موراليس. وخلال الأشهر الستة الأولى فقط من عام ٢٠١٤، تمت مصادرة وإحراق أكثر من ١٢ طنا من الكوكاكيين و ٦ أطنان من الماريوانا. وبالرغم من هذه النتائج الملموسة، فإن حكومة الولايات المتحدة الحالية قامت، لأسباب سياسية محضة، بانتقاد جهود البلد، في حين أشاد المجتمع الدولي بتلك الجهود. ومع ذلك، ما زالت دولة بوليفيا المتعددة القوميات ملتزمة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة والفساد وأعدت خطة خمسية وطنية لمواجهة الطلب على المخدرات أشاد بها السيد أنطونيو دي ليو، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في البلد بوصفها تفي بالمعايير الدولية.

٦٧ - واسترسل قائلا إن مضغ أوراق الكوكا هي ممارسة قديمة العهد للشعوب الأصلية لمنطقتي الأنديز والأمازون متوارثة عن الأسلاف، فضلا عن أنها تشكل جزءا من تاريخ البلد وهويته الثقافية. وفي عام ٢٠١٣، انضمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات مرة أخرى إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢، مع تحفظ وحيد يحتفظ بالحق في أن يسمح في إقليمها باستخدام أوراق الكوكا لأغراض ثقافية وطبية. وأدى قبول المجتمع الدولي لهذا التحفظ إلى رفع الظلم البيِّن الذي ارتُكب بحق تقليد لا يضر بأحد ويشكل جزءا من تراث السكان الأصليين في البلد. وأضاف أن بلده يؤكد مجددا التزامه بعملية إلغاء تجريم استخدام أوراق الكوكا ورفعها من الجدول الأول للمخدرات. كما يؤكد مجددا التزامه بالمكافحة الدولية للاتجار بالمخدرات والإنتاج الزائد لأوراق الكوكا وسيبذل كل ما يلزم لتنفيذ التدابير وتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. واختتم كلمته بقوله إنه يلزم في هذا الصدد اتخاذ مزيد من الإجراءات للقضاء على السرية في أعمال المصارف و ''الملاذات الضريبية'' لكي يتسنى تطبيق مختلف الصكوك التي يعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على النطاق العالمي ولكي يمكن شن حرب دولية فعالة حقا على الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

٦٨ - السيد كيهوراني (كينيا): قال إن منطقتي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي شهدتا زيادة في المعروض من المخدرات غير المشروعة الموجهة إلى أوروبا وآسيا. و لم تحقق استراتيجيات المكافحة نجاحا كبيرا حيث أنه يلزم أن تناقش المنطقتان نهجا جديدا تماما للتصدي لتلك المشاكل. وهناك

حاجة إلى دراسة أسباب زيادة إنتاج المخدرات واستهلاكها في بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٦٩ - ومضى قائلا إن كينيا تواصل الاستثمار بقوة في الآليات الإقليمية التي أنشئت لوقف إنتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحولت قدرا هائلا من مواردها لتعزيز جهازها المعني بالأمن. وأسفرت تلك التدابير عن تطورات إيجابية، مثل اقتلاع حركة الشباب من كيسمايو، وهو الميناء الرئيسي للصومال، وكان يشكل مصدرا مهما للغاية لتمويل الإرهابيين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والاستيلاء على ميناء باراوا من حركة الشباب في عام ٢٠١٤. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لوقف تدفق الأسلحة الفتاكة والقضاء على الأنشطة الإرهابية. وقد تم إقناع الأعضاء السابقين في حركة الشباب بالإنضمام إلى تلك الجهود بعرض تقديم الأموال أو بمجرد وعدهم بتقديم وجبة يومية. ولذلك فإنه من المهم بنفس القدر مواجهة مشكلة الفقر وتمكين شباب المنطقة ممن يمكن أن يكونوا عرضة لاعتناق أيديولوجية حركة الشباب. وقد حددت كينيا وشركاؤها ثلاث طرق لتمويل حركة الشباب: تجارة العاج غير المشروعة، وتغيير مسار التحويلات الدولية، وسرقة الأموال الموجهة لمساعدة المجتمعات المحلية. وخلال الأشهر المقبلة، ستسعى كينيا إلى حشد الحكومات والمنظمات غير الحكومية لوضع وتنفيذ خطة عالمية لإنهاء الصيد غير المشروع، الذي يعرض الحياة البرية للخطر ويوفر التمويل للهجمات الإرهابية.

٧٠ - وأردف قائلا إن سيادة القانون تمثل أساس التعايش السلمي والتنمية المستدامة في أي مجتمع. ولذلك قامت كينيا بتنفيذ إصلاحات قضائية واسعة النطاق منذ الاستقلال بغية التشجيع على رفع مستويات السلوك والانضباط بين الموظفين القضائيين، ومعالجة المتأخرات من القضايا، وتحسين الإدارة، وتعزيز الأداء والمساءلة. وتوجت الإصلاحات بتمحيص جميع الموظفين القضائيين لتحديد مدى صلاحيتهم للمنصب. ولأول مرة، تم الإعلان عن جميع المناصب القضائية في وسائل الإعلام واتبعت إجراءات صارمة في عملية التوظيف قام بها فريق مستقل ضم ممثلين من قطاع ممثل لأصحاب المصلحة. ونتيجة لذلك، أصبح لدى كينيا سلطة قضائية مستقلة وفعالة.

٧١ - ومضى قائلا إن الحكومة عززت الدور القيادي للمرأة في إطار خدمة الشرطة الوطنية في كينيا، وذلك بزيادة عدد النساء في الشرطة وغيرها من الأجهزة الأمنية. كما دعمت وضع سياسات، وخطط عمل، ومبادرات تركز على الاستجابة للاحتياجات الأمنية للنساء والفتيات. وهناك أيضا برامج لضمان مشاركة المرأة في اللجان الشرطية المجتمعية وفي مبادرة نيومبا كومي التي تتوخى معالجة قضايا الإرهاب والتطرف وكفالة المساءلة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

٧٢ - واختتم كلمته بقوله إن الحكومة قامت مؤخرا بإصدار تشريعات شاملة لمكافحة الاتجار لتحسين تدابير المنع وحماية الضحايا، ومن المتوقع أن تشكل الأحكام الصارمة بالسجن لمدة ٣٠ سنة كحد أدنى الصادرة بحق مرتكبي الاتجار بالبشر رادعا قويا.

٧٣ - السيد إيموز (نيجيريا): قال إن نيجيريا عمقت التزامها بمكافحة زراعة المخدرات غير المشروعة، والاتجار بها، واستعمالها، عن طريق تعزيز الوكالات الحكومية ذات الصلة من خلال زيادة التمويل، واستعراض التشريعات، وتعزيز تدريب الموظفين. وقد اتخذت الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات خطوات جسورة للقضاء على الاتجار بالمخدرات والطلب على العقاقير المخدرة وغيرها من المؤثرات العقلية.

٧٤ - ومضى قائلا إن ظهور المختبرات السرية لإنتاج عقار الميثامفيتامين يشكل تحديا جديدا للجهود التي تبذلها

نيجيريا لمكافحة المخدرات وتهديدا للعالم بأسره. وقد اكتشفت الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات وأغلقت ستة مختبرات سرية لإنتاج الميثامفيتامين في نيجيريا، واعتقلت السلطات ١٣ شخصا بصدد تلك المختبرات وقدمتهم إلى المحاكمة. وقد أحرزت تلك الوكالة، بالشراكة مع إدارة الولايات المتحدة لإنفاذ قوانين المخدرات والوكالة الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة، تقدما كبيرا في الاضطلاع بعمليات سرية لتعقب أي مختبرات سرية أخرى. وتعمل الحكومة النيجيرية بدأب لدعم تلك الجهود وتنظم برامج تدريبية متخصصة لمسؤولي الطلب الشرعي.

٧٥ - واستطرد قائلا إن عصابات المخدرات غير المشروعة تستهدف غرب أفريقيا لأغراض إنتاج الميثامفيتامين وتجنيد الشباب العاطل عن العمل كسعاة لحمل العقار. وثمة طريقة فعالة لمواجهة ذلك الاتجاه الفتاك وهو العمل على منع تحويل السلائف الكيميائية للعقار. ويقوم فريق رصد مشترك يتألف من مسؤولين من الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات والوكالة الوطنية للأغذية وإدارة ومراقبة العقاقير برصد أنشطة الجهات المرخص لها باستيراد تلك المواد الكيميائية.

٧٦ - وأردف قائلا إن بناء القدرات والتعاون على الصعيد العالمي مع الأمم الأخرى لمكافحة المخدرات غير المشروعة ما برحا يشكلان مجال التركيز الرئيسي لنيجيريا. واختتم كلمته بقوله إنه من المهم أيضا، مع ذلك، أن يُنظر في السياق الوطني للظاهرة في كل دولة، وبخاصة في الدول الأفريقية.

٧٧ - السيد محمود (مصر): قال إنه يلزم تكثيف جهود التعاون والتنسيق من أجل القضاء على الدعم الذي يقدم إلى المنظمات الإرهابية. وذكر أن وفده يلاحظ مع التقدير الدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مساعدة عدة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على بناء قدرتها في مجال العدالة الجنائية. وينبغي أن يوفر للمكتب موارد كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك موارد إضافية من الميزانية العادية فضلا عن تبرعات، لكي يتمكن من الاستجابة بفعالية للطلب المتزايد على المساعدة التقنية. ومن المهم أيضا إنشاء آلية شفافة وكفؤة وشاملة وغير متحيزة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها بهدف مساعدة الدول الأطراف على تنفيذها. وأضاف أن وفده يشيد بما يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من مساعدات تقنية، ولا سيما من خلال مكتبه الإقليمي في القاهرة، في مجالات الاتجار بالأشخاص، وإدمان المخدرات، والفساد، وقضاء الأحداث.

٧٨ - ومضى قائلا إنه بعد أن اتخذ البرلمان الأوروبي في أيار/مايو ٢٠١٣ قراره المتعلق باسترداد البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية للأصول الخاصة بها، يتطلع إلى إقامة تعاون فعال في استرداد الأموال التي اكتُسبت بطريقة غير قانونية والتي تم تحويلها خارج مصر. ويحث وفده المجتمع الدولي على اتخاذ موقف حازم لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية وأيضا اتخاذ تدابير ملائمة لاستعادة الآثار المصرية التاريخية المنهوبة وفقا للاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠.

٧٩ - واسترسل قائلا إنه من المهم أن يتم تحديد الأولويات والإجراءات التي ستتحقق قبل انعقاد الاجتماع المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٦، وينبغي زيادة التركيز على المنع، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وإدارة الموارد، وجمع الأموال، وجمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى إقامة شراكات مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة. وفي سياق الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الإقليمي الأول بشأن الاتجار بالأشخاص في

منطقة القرن الأفريقي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في الخرطوم، يلزم إنشاء آلية إقليمية أفريقية لمواجهة الاتجار بالأشخاص.

٨٠ - واختتم كلمته بقوله إن المخدرات تشكل مصدر قلق رئيسي لحكومته، حيث أنها تهدد الأمن القومي وحياة المصريين، ولا سيما الشباب، ولذلك فإن مصر تطبق عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات وستواصل القيام بذلك.

٨١ - السيد نينا (ألبانيا): قال إن النهج الذي تتبعه ألبانيا فيما يتعلق بالاتجار يستند إلى حقوق الإنسان للضحايا ويركز على المنع ومحاكمة المرتكبين، وحماية الضحايا، وفقا لبروتوكول باليرمو واتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. وقد أجريت تعديلات على التشريعات الجنائية وعلى قانون المعونة القانونية، بغية كفالة تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة بالنسبة لضحايا العنف المنزلي وضحايا الاتجار. ويتواصل العمل بشأن إعداد الاستراتيجية الوطنية الجديدة وخطة العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لمكافحة الاتجار بالبشر.

٨٢ - ومضى قائلا إن الاتجار بالبشر غالبا ما يكون نشاطا إجراميا عابرا للحدود الوطنية ترتكبه شبكات منظمة قادرة على التكيف بسرعة للتغيير وتستخدم تكنولوجيات متطورة جدا. لذلك فإن الإجراءات المتخذة لمكافحة ذلك الوبال ينبغي أن تستخدم أيضا تلك التكنولوجيات. ولذلك أطلقت وزارة الشؤون الداخلية المشروع المعنون ''التصدي للاتجار بالأشخاص من خلال حلول التكنولوجيات المتنقلة'' في آذار/مارس ٢٠١٤. كما استحدث تطبيق الهواتف الذكية المسمى ''الإبلاغ والإنقاذ'' بغرض إذكاء الوعي العام بالاتجار بالأشخاص، وتعزيز الشراكة مع المجتمعات المحلية، وزيادة عدد عمليات التحديد الأولية لضحايا الاتجار المحتملين، وتوفير إمكانية سريعة للحصول على المساعدة والمعلومات. ويعكف مكتب المنسق المعني بمكافحة الاتجار بالبشر على إعداد مشروع وثيقة للاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير العالمي المتعلق بالاتجار بالأشخاص وتنفيذ خطة العمل العالمية.

٨٣ - واستطرد قائلا إن حكومة ألبانيا اعتمدت مؤخرا تشريعات لمكافحة الجريمة المنظمة، تنص على تشديد العقوبة على المرتكبين. وكثفت من جهودها لمكافحة إنتاج وتوزيع القنب بصورة غير مشروعة. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٤، دُمرت تماما أكثر من ٢ ٠٠٠ قطعة من الأرض تستخدم في زراعة المخدرات. وحوكم ما مجموعه ١ ٩١٨ شخصا، ١ ٠٥٨ منهم رهن الاعتقال و ٦٠٤ مطلقو السراح بكفالة، بينما لا يزال البحث جاريا عن ١٨٧ شخصا. وتم تفكيك ما مجموعه ٤١ جماعة إجرامية. واختتم كلمته بقوله إن النتيجة النهائية هي أن ألبانيا لم تعد بلدا من بلدان المنشأ لإنتاج القنب بصورة غير مشروعة.

٨٤ - السيد بافليتشينكو (أوكرانيا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن وفده يود أن يتنصل من البيان الذي ألقاه ممثل بيلاروس في الجلسة السابقة باسم رئاسة رابطة الدول المستقلة. وقد أبلغت أوكرانيا الرابطة رسميا بأنها لا تعترف باختصاص رئاسة الرابطة في تمثيل مصالح الرابطة في الاتصال بالمنظمات الدولية. وأوكرانيا لا تعترف بالرابطة باعتبارها منظمة دولية ولا تنسق سياستها الخارجية مع ذلك التشكيل الإقليمي. واختتم كلمته بقوله إن الوفد الأوكراني يؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.